المرزوق: 7 مشاركين من أصل 33 اجتازوا الدورة بنجاح

«بيت العرب» كرَّم المشاركين في دورة تحكيم الخيول العربية

زينب أبوسيدو

أقام مركز الجواد العربي «بيت العرب» حفل تكريم للمشاركين في دورة التحكيم المتخصصة في الخيل العربي «المستوى المبتدئ» التي نظمها بيت العرب خلال يومين بالتعاون مع منظمة الاتحاد الأوروبي للخيول العربية ECAHO والتي قامت بترشيح كل من المدربين د.محمد مشموم من المملكة المغربية ود.أنيت ديكسون من المملكة المتحدة لتقديم الدورة.

وأكد رئيس مجلس أمناء مركز الجواد العربي محمد المرزوق خلال تكريم المشاركين في الدورة، والذي بلغ عددهم 33 مشاركا ان «بيت العرب» قام بفتح باب التسجيل للراغبين في الاشتراك من الكويت وخارجها، مشيرا الى ان الإقبال قد يفوق المتوقع، حيث بلغ عدد المسجلين ما يفوق 130 شخصا في اليوم الأول من فتح باب التسجيل ولكن نظرا لشروط منظمة الاتحاد الأوروبي للخيول العربية، والجانب العملي للدورة تم قبول 40 مرشحا فقط من الكويت، ومصر وقطر والبحرين وذلك حسب اولوية التسجيل.

وعن نسبة النجاح أوضح المرزوق ان 7 مشاركين فقط من اصل 33 مشاركا قاموا باجتياز الدورة بنجاح، مشددا على ان «بيت العرب» يحرص على تنظيم مثل هذه الدورات ضمن برنامجه الثقافي السنوي لملاك ومربي الخيول العربية من اجل دعم جيل من الحكام الكويتيين المتخصصين في تحكيم مسابقات ومهرجانات جمال الخيل على مستوى العالم بالإضافة الى مساعدتهم لمعرفة المزيد عن كيفية تقييم الخيل ومساعدتهم على رؤية نقاط الضعف والقوة، مؤكدا حرص «بيت العرب» على تقديم وتكرار هذه الدورة لمن تعذر تسجيلهم في الدورة السابقة، كما أن مجلس الأمناء في «بيت العرب» أبدى اهتمامه لتقديم المستوى المتقدم لدورة التحكيم في المستقبل القريب بالتنسيق والتعاون مع منظمة الاتحاد الأوروبي للخيول العربية ECAHO بالإضافة الى تقديم مختلف المحاضرات والدورات والأنشطة الخاصة بالخيول العربية إيمانا من بيت العرب بأهمية تثقيف المهتمين بالخيول العربية وبكل ما يخص ويتعلق بهذا المخلوق الرائع.

محمد المرزوق متوسطا الفائزين في المسابقة (محمد هاشم)

د.محمد الفيلي وحسين عبدالله وخالد الإبراهيم خلال الجلسة الحوارية (شاوا نافاس)

«الخريجين» نظمت «طريق الأفراد إلى المحكمة الدستورية»

الفيلي: تعديل قانون المحكمة الدستورية كسر حاجر الرهبة من مثول الأفراد أمامها

أسامة دياب

جانب من الحضور

أكد الخبير الدستوري وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الكويت د.محمد الفيلي، أن الدستور الكويتي اهتم بالرقابة الدستورية على التشريعات والمتمثلة في القوانين واللوائح، لافتا إلى أن الرقابة على دستورية تصرفات السلطة أمر يجب وضعه في الاعتبار ويجب أن تتسع مساحة الرقابة لتشمله، مستعرضا مع الحضور اشكال الرقابة الدستورية ومنها رقابة الامتناع حيث يمتنع القاضي عن تنفيذ أو تطبيق التشريع المخالف للدستور دون أن يلغيه وهذا توجّه موجود في المدرسة الأميركية، اما رقابة الإلغاء فتعتمد على أن هناك تدرجا في التشريعات وبالتالي يكون التشريع الأعلى هو المحدد لشروط صحة وسلامة التشريعات الأدنى، فإذا ثبت عدم سلامة التشريع الأدنى يجب أن يلغى وهذا يستوجب وجود نص يسمح للقاضي بالإلغاء، مشددا على أن إلغاء التشريع هو شكل من أشكال التشريع ويستلزم قاضيا مختصا في التشريعات السلبية.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها خلال الجلسة الحوارية التي اقامتها جمعية الخريجين مساء امس الاول بعنوان «طريق الأفراد إلى المحكمة الدستورية» بحضور لفيف من اعضاء الجمعية والأكاديميين والمهتمين بالشأن العام.

وأوضح الفيلي، أن المادة 173 من دستور الكويت رجّحت أن تمارس الرقابة الدستورية محكمة متخصصة تشارك السلطات العامة في البلاد في اختيار قضاتها، محددة من يحقّ له الطعن أمامها بذوي الشأن والمتمثلين في الحكومة ومجلس الأمة والأفراد إذا كانت لهم مصلحة وصفة، لافتا إلى أن المشرع وضع في ذهنه فرضيتين، الأولى تتمثل في عدم إغراق المحكمة وإرهاقها بكثرة الطعون وهذا ما نتج عنه منع الافراد من الوصول إلى المحكمة الدستورية قبل معالجته في التعديل الأخير، أما الفرضية الأخرى المؤثرة فتمثلت في أنها محكمة جديدة ولن يكون لديها عمل كثير وبالتالي لم يخصص لها قضاة متفرغون.

ولفت إلى ان الضوابط التي وضعها التعديل الأخير على قانون المحكمة الدستورية والذي يسمح بوصول الأفراد لها والطعن أمامها وفق ضوابط قضائية منها توافر المصلحة، موضحا أهمية التعديل رقم 109/ 2014 في كسر حاجر الرهبة من مثول الأفراد أمام المحكمة الدستورية وخشية إغراق المحكمة بالكثير من الطعون، كما ان الأقلية البرلمانية من الممكن أن تشكل تكتلا على أساس الدستورية وليس البرامج السياسية، فقد لا يستطيعون رفض القانون داخل المجلس ولكن يمكنهم اللجوء للمحكمة الدستورية للطعن عليه.

من جانبه، وصف عضو مكتب اركان للاستشارات القانونية المحامي حسين عبدالله، التعديل الجديد على قانون المحكمة الدستورية بالمعجزة، لأنه سمح للأفراد باللجوء للمحكمة بعد حرمان دام 30 عاما، مبينا أن التعديل صحح خطيئة وحقق تطورا كبيرا بالرغم من الضوابط القانونية التي وضعها المشرع إلا أنها مع مرور الوقت ستقل، لافتا إلى ريادة الكويت والمشرع الكويتي في منح مواطنيها حق الطعن أمام المحكمة الدستورية بين مختلف الدول العربية، مشددا على أن التعديل منح المواطن الكويتي حق الرقابة على المشرع للتضرر من قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة. وأشار عبدالله إلى أن المحكمة الدستورية تلقت 5 طعون من أفراد في عام 2014 منذ صدور التعديل ودخوله حيز التنفيذ قبلت منهم 2 وافقت الضوابط والاشتراطات القانونية ورفضت 3، منوها إلى أن المحكمة تلقّت 8 طعون في 2015. واستعرض الضوابط والشروط التي وضعتها المحكمة للطعن وأهمها مبلغ الكفالة المقدر بـ 5000 دينار يخسرها الطاعن في حال رفض المحكمة للطعن، وتوقيع 3 محامين مسجلين أمام المحكمة الدستورية وغرفة المشورة على قبول الطعن بعد فحص جديته، مطالبا بأن يكون للمحكمة الدستورية قضاتها المختصون وتشكيل دائرة أخرى من قضاتها.

الدستور الكويتي اهتم بالرقابة على التشريعات والمتمثلة في القوانين واللوائح

الشركة الوطنية للخدمات البيئية (ش.ك.م.م.)
WATANIYA ENVIRONMENTAL SERVICES CO. (K.S.C.C.)

إعلان تذكيري

لحضور الجمعية العمومية العادية والغير عادية للشركة الوطنية للخدمات البيئية

يسر مجلس الادارة دعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية والغير عادية للنظر في البنود المدرجة بجدول الاعمال والمزمع عقدها يوم الأحد الموافق 21 يونيو 2015 في تمام الساعة 11:00 صباحاً، في مقر وزارة التجارة والصناعة قسم الشركات المساهمة - الدور الاول - قاعة ب.

لاستلام جدول الأعمال وبطاقة الحضور يرجى مراجعة مقر الشركة الكائن في:

شرق - شارع مبارك الكبير - برج مبارك الكبير - الدور 4 (ت 1/8390 2249)

كما يرجى من السادة المساهمين الكرام المبادرة بتحديث بياناتهم لدى الشركة.

مجلس الإدارة

منا
منا القابضة ش.م.ك
MENA Holding K.S.C.

إعلان تذكيري

إعلان لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة منا القابضة (ش.م.ك.قابضة) بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والتي تقرر انعقادها يوم الخميس الموافق 25 /6/ 2015 في تمام الساعة 11:30 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الاعمال، وهي على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة منا القابضة (ش.م.ك. قابضة)

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن توافق أعمال الشركة طبقاً للشريعة الإسلامية عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليها.
5. الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 . والموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية القادمة المنتهية في 2014/12/31.
6. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم بكل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31.
7. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
8. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة -إدارة حفظ الاوراق المالية - الكائن مقرها بمنطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجوار المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس . وذلك لاستلام نسخة من جدول الأعمال وكافة أوراق الجمعية العامة العادية واستمارة التوكيل ودعوة الحضور - وتحديث بياناتهم - خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحا إلى الساعة 1:30 ظهراً.

للإستفسار : 1841111-22464579

مجلس الإدارة

والله ولي التوفيق

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الخرافي الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

خالد علي حسين الخرافي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون